

## سوسيوولوجيا الجزائر وتحديات نخب الألفية الثالثة: البحث - التنمية - الحقل الأكاديمي

د. لطفي بن لعوج

جامعة محمد بن أحمد - وهران 02.

benlaouedjlotfivigo@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022 /05 /14 ؛ تاريخ القبول: 2022 /11 /25

الملخص: إنّ أي وضعي للنخب الاجتماعية في الجزائر تساهم في بناء مسار التنمية، إلا أنها قد تكون مقيدة بعدد معتبر من المتغيرات الخارجية، لتلقتي الممارسة البحثية حينها مع الإستراتيجية المنفردة، الأفعال ذات التوجه العقلاني، هذا الأخير سيكون منعرجا حاسما تتغير فيه مكانة الخبراء بمرور الوقت، تحت فعل عدد معتبر من المبادرات المعبرة على واجهة مهمة من أدوار تخص ممارسات أخرى مغايرة لسابقاتها متأثرة بدورها بتلك الضغوطات الأكاديمية وفقا لتوجه جديد يأخذ طابعا متعدد القرائن وعقلاني في جوهره بعيد عن كل نظرة معيارية أو موضوعية.

الكلمات المفتاحية: السوسيوولوجي الخبير، الفاعل الاجتماعي، الممارسة، الغيرية الإستراتيجية، الهامشية البنيوية، الأكاديميا.

## Abstract:

The position of the expert sociologists of development processes is always dependent on a multitude of complex extern variables, or cross the individual strategies and rational act, the place of the expert sociologists had changed a lot in the course of time and under the influence of a number of interferers, in the actual stage, another role of the sociologist practitioner, who takes shape in help or under the influence of the academic constraints to get pluralism and rationalism, far from any normative and objectify – type orientation.

Summary: Keywords: Expert sociologist, social actor, praxis, strategically alteration, academic

## المقدمة:

لقد أولت الجزائر منذ السنوات الأولى من بعد الاستقلال 1962م البحث العلمي والتعليم بكل مراحلهم أهمية خاصة لا يضاهاها سوى ذلك المشروع التنموي الذي أكدت عليه كل المواثيق، ابتداءً من ميثاق طرابلس 1960م إلى الميثاق الوطني 1976م الذي أسند إلى المنهج الاشتراكي كردّ فعل طبيعي على ما يزيد عن 132 سنة من الاستعمار (البخاري حمّانة، 1996، ص 86) وعليه لم يتمكن علم الاجتماع من التطور في الجزائر إلا في مرحلة الستينات حيث يكشف لنا و يؤرخ السوسيوولوجي عبد المالك صياد بالتنسيق مع بيير. بورديو بشكل دقيق للبحوث الميدانية الأولى في عام (1957- 1958م) والتي تناولت تلك الدراسات الميدانية: الشغل/ السكن/ الاستهلاك، لكن هذا الموروث

الكولونيالي استدام بعد ذلك بسنوات، فأول عميد لجامعة الجزائر بعد عام 1962م كان أ.مندوز الذي انحاز إلى جانب استقلال الجزائر ثم تبعه ش.أندري. جوليان Julien.ch. a المؤرخ الفرنسي الذي استدعاه الملك محمد الخامس، فمن منطلق هذا التاريخ بدأت مؤسسات البحث الجديدة ترى النور، حيث تمت مناقشة أول أطروحة دكتوراه دولة مع إنشاء الجامعة الأولى في الجزائر (بوبر بوخريسة، 2011، ص103) والتي تعود إلى عام 1908م حينها استمدت الجامعة الجزائرية مرجعيتها الخاصة من العالم الغربي تجسيدا لمبدأ ديمقراطية التعليم ووصولاً إلى بناء جهاز علمي قادر على مواكبة ودعم تلك المشاريع التنموية الضخمة، لتكون بذلك عشرية السبعينات من القرن الماضي في قمة ازدهارها (البخاري هامة، 1996، ص87) كما استدعى إصلاح التعليم العالي في عام 1971م وضع حدّ نهائي للجامعة الكولونiale وذلك بإنشاء جامعة موجهة صوب حلّ المشكلات الوطنية كهدف مباشر لتكوين إطارات الإدارة والتنمية، فمنحت الأولوية للعلوم والتقنيات مما جعلت عملية الإصلاح توجه مجموعة البرامج البيداغوجية الكلاسيكية. إذ صارت شهادة ليسانس علم الاجتماع تنظم في شكل مقاييس تم تبويبها عبر ثمانية سداسيات وفقاً للمقاييس والمضامين المقررة بواسطة المرسوم الوزاري المقرر في 10 حزيران/ يونيو 1974م والذي بموجبه يقترح فرع سوسيولوجيا العمل، سوسيولوجيا الريفية

والحضارية، سوسيوولوجيا التربية والثقافة لتتوج مرحلة التعليم لما بعد التدرج بمناقشة رسالة ماجستير ثم دكتوراه دولة (بوبر بوخريسة، نفس المرجع السابق، ص 104) أين تميّزت العلوم الإنسانية والاجتماعية تاريخيا في كونها لا تمثل فقط طرفا معتبرا في مؤسسة البحث العلمي بل قد تساهم أيضا في تحديد ماهية البحث العلمي واستراتيجياته وأبعاده ومرد ذلك جزئيا كون هذه العلوم تمثل الدور الذي يسهم في صياغة المشروع الاجتماعي والثقافي والحضاري في المجتمع الجزائري، لتحتفظ العلوم الاجتماعية بمكانة معتبرة في المجتمعات التقنية المعاصرة رغم هيمنة النزعة التقنية وتطبع المجتمع بطابع ما بعد التصنيع وآلياتها المادية المتولدة عن ذلك (عبد الرحمن عزي، 1993، ص 39).

لقد اهتمت الدراسات الخاصة بالنموذج التنموي في الجزائر وبالخصوص بعد الفترة الاستعمارية بمجالات متعددة كالتنظيم والعمل والتنمية بكل أشكالها، حيث بدأت بوادر سوسيوولوجية تنموية تتجلى في سياق معرفي يكرس لايدولوجيا الدور والمصالح إلا أن توزيع الأدوار على مستوى المخابر البحثية لا يزال يكرس للنزعة التكنوقراطية، هذا مع العلم أنه كانت تسود طبقة تخضع بدورها لمنطق تقسيم العمل بين العمل المادي والعمل الفكري ليكون أمامنا فريقان من الأفراد داخل هذه الطبقة نفسها، فئة منهم تستخدم مفكري هذه الطبقة كاستراتيجيين فاعلين قادرين على الارتفاع من المستوى النظري إلى المستوى البرجماتي من الممارسة لتتشكل حياتهم من الوهم الذي يكونه المستوى التدرجي

عن هذه البنية من الطبقة في إطار ما يسمى الترقية الأكاديمية، كما أنّ المعطيات التاريخية والثقافية لم تكن ملائمة لتأسيس ما يسميه البعض بالغيرية الإستراتيجية من منظور تلك المفارقة القائمة بين المشروع الحدائي والتقليدي في حين نجد أن الآخرين سيكون لهم موقف أكثر سلبية، يعبر عن تلاقي لا الوعي الأكاديمي على شكل مفارقة إستيمولوجية بين التصور النفعي للمؤسسة الاقتصادية والحقل الأكاديمي ذو النزعة التبريرية من منظور ثنائية الهيمنة والخضوع.

فالهاجس يكمن في تلك العلاقة القائمة بين سلطة المعرفة المفترضة في سياق توجهات البحث العلمي وبين التوجهات الإستراتيجية للدولة وذلك لتغطية العجز القائم على التضخم والركود الاقتصادي في كنف سوسيولوجية دولة ما بعد الربيع البترولي وفي هذا السياق وفي إطار اللبيريالية الجديدة التي فرضت نفسها تنمويا مع بداية القرن 21م، يطرح من جديد جدلية الخاص والعام كثنائية لها أبعاد أكاديمية بحثية حيث تتجاوز هذا الطرح نحو طرح مجتمعي يتجاوز التمايز الوظيفي البنوي، إذ يفترض الباحث الجيلالي اليابس فرضية جديدة بالاهتمام فحواها أنّ التنمية السريعة والخفية لرأس المال الخاص تساعد على إدراك وفهم رهان النقاشات بخصوص طريق التنمية في الجزائر، ففي نظره يفترض القيام بتحويل القيمة من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص، ويستدل على هذه الفرضية والتي مفادها أنّ توظيف يد العاملة تكونت في المؤسسات العمومية بتكاليف باهظة أو بمراكز التكوين،

وبخاصة في فيما يتعلق بمناصب العمل الإستراتيجية للتأطير التقني/ الإداري وكذا أعوان المراقبة والتكاليف التي لا يساهم فيها رأس المال الخاص (بشير محمد، 2019: ص ص. 101 - 102) ففي المؤسسات الحكومية ومراكز النفوذ والمال تقع سلطة المؤسسات الأكاديمية، فكيف تجري العلاقة أو لا العلاقة بين هذه المستويات؟ أو بتعبير آخر: كيف يضع القرار الاستراتيجي المعرفي في الدول المغاربية والجزائرية في إطار ما يسميه وكلاء التنمية الخصوصية؟ هل ثمة من دور للنخب السوسيوولوجية والمراكز البحوث في صناعة نموذج تنموي يتماشى مع الرهان التنموي والأبعاد الأثرولوجية للسلوك داخل النسق المؤسسي؟ فبالتالي هي إفرازات مؤسسية أكثر منها نموذج معرفي أو منظومة فكرية اعتبرت العلوم الإنسانية والاجتماعية بعد الاستقلال في الجزائر بمثابة علوم خطيرة، فتم إخضاعها للمراقبة وذلك لمواجهة السلطات الغربية من منظور الثنائية: عقلنة/ تكنولوجية وفقا لتوجهات تقنية، فقامت بتكوين أجيال متعاقبة من المهندسين، مانحة الأولوية للتخصصات العلمية التي اعتبرتها متوافقة مع الأيديولوجيا التنموية وهذا ما جعل كبار الدولة من أصحاب التخصصات التقنية يحملون نظرة سلبية جدا حول العلوم الإنسانية والاجتماعية (محمد مادوي، 2015، ص 193).

- هل هناك فعلا مرجعية لسوسيوولوجيا محلية في الجزائر؟ بعبارة أخرى ألا يمكن القول بأنّ هناك انفصام تام بين منطق الممارسة السوسيوولوجية

والأهداف الإستراتيجية للأطر المعرفية التي تحرك عجلة التنمية في الدول المغاربية عموما والجزائر على وجه الخصوص؟ ما هي الآليات التي تفعل خطاب المعرفة في علم الاجتماع لتحريك عجلة الاقتصاد؟ ما دور الجامعة في بسط عقلانياتها على موقع الفاعلين في الحقل الأكاديمي؟  
أولا/ النخب السوسيوولوجية في الجزائر:

يعتبر المثقف من وجهة نظر تاريخية حديثة رجلا جامعيا يشكل قطيعة بين أجداده وأسلافه التاريخيين والمعاصرين ومن جانب آخر يرتبط بروز هؤلاء مع ظهور الجامعة، المؤسسة العلمانية النابعة من تأسيس الجمهورية ثم من الانفصال بين الكنيسة والدولة لترتبط هذه الولادة بظهور نخب الأساتذة عام 1927 حيث عبر عليها البعض بالجمهورية الثالثة والتي وصفها بجمهورية الأساتذة ثم إن قضية دريفوس قد نشأت بمرور عام 1900م مع بناء جامعة السوربون الجديدة بوصفها مؤسسة المعارف الحديثة، تلك المنفصلة عن جذورها التاريخية التي تعود للقرون الوسطى (جيرار ليكر، 2000: ص44) هذا كله كان له انعكاسات كبرى على تدرجية أنماط النخب الاجتماعية في شمال إفريقيا عموما والجزائر على وجه الخصوص أثناء المرحلة الكولونيالية وما بعدها، هذا ما يجعلنا نقف عند ذلك الإشكال الذي يخص تطور المنظومة المعرفية الأكاديمية في الجزائر، ففي مرحلة بداية استرجاع السيادة قامت الهيئات الاقتصادية والرسمية الفرنسية بضبط قوانينها التشريعية الخاصة بفئات النخب السوسيو مهنية وذلك لأسباب تاريخية، كما قامت هذه

السلطات بتكوين قلة من النخب الجزائريين في المدارس العليا والجامعات الفرنسية، ليكون هذا السبب الأول الذي جعلهم يتمسكون بتوجهات المدرسة الفرنسية، لذلك لو قمنا بخصر هذه النخب في هذه الحقبة سنجد عدد الإطارات أنداك 1500 فقط في سنة 1954 ثم ليزداد إلى نحو 2866 من الإطارات السامية والمهن الحرة عددها 10555 إطار موظف في سنة 1966م كما أرجع بعض من الخبراء سبب هذه الزيادة إلى تأثير الاستثمار على الإنتاج والجمود الاقتصادي مع ضعف التكوين السوسيو مهني في الفترة 1962/1970 واستبدالهم بالنخب الأجنبية (Omar derras. mars, 2002: p242) ففي هذا الصدد يذكر جمال غريد من جامعة وهران أن تراكم الأعمال الاجتماعية والتحقيقات الميدانية هو الذي أدى إلى تحديد الاتجاه السوسيوولوجي، سواء كان ذلك في العالم التقليدي أو الحديث وبعد أن أشار إلى التطور المؤسساتي المملت لتخصص علم الاجتماع ومدى فاعليته.

إذ يذكر وبكلمة ريمون آرون المازحة: إنَّ أشد ما نفتقر إليه السوسيوولوجيا الفرنسية هم علماء الاجتماع أنفسهم ... ليخلص واقع السوسيوولوجيا في العالم العربي قائلا: إنَّ أشد ما نفتقر إليه نحن علماء الاجتماع العرب هو علم الاجتماع ذاته (عبد القادر لقجع / تحت إشراف، 2005، ص18) فمن المنظور التصور السوسيو الأكاديمي قد



يشكل هؤلاء نخب: معيدون، أساتذة مساعدون، أساتذة محاضرون وأخيرا من تحصل على لقب أستاذ التعليم العالي وبالتالي هي ليست تراتبية وظيفية مهنية بقدر ما تتطلب أمور أخرى غير الألقاب والرتب حيث ثمة تراتبية رمزية ولكنها حقيقة فعلية وأكثر تصنعا، بعيدة عن كل أولئك الذين يظنون خارج شبكة التواطؤ والانتقادات، فالمواقف والتموقعات الجديدة قد تكون هي الأخرى منعرجا حاسما في تحديد الإطار المرجعي الخاص بتقسيمات وتوجهات النخب أين يجب أن نتوخى الحذر الإبيستيمولوجي في فهم حركية الواقع وآليات تكوين النخب وفقا لشروط الديناميكية الاجتماعية، ففي الجزائر يمكننا التحدث عن انشطار يرجع في قسم كبير منه إلى عدم وجود مرجعية واحدة مشتركة بين هؤلاء النخب الحداثية وغيرهم من المحافظين التقليديين، بعبارة أخرى هناك ارتباط قوي بالمرجعية التراثية العربية الإسلامية من جهة والمرجعية الأوروبية الحداثية من جهة أخرى والصراع هنا في قسم كبير منه صراع بين المرجعيات وهو غير ذلك الصراع الإيديولوجي (محمد عابد الجابري، 2008: ص60) كما أنّ نظام الحكم السياسي والإداري والاقتصادي ووفقا للنظام الرأسي الطبقي المركزي قد حد من تكوين عناصر ديناميكية محلية على المستوى الأفقي، مما قلّل من تكوين رؤوس الأموال على المستوى المحلي وقد أوضح إبراهيم صالح في نص موضوعه حول تطوير كوادرنخب ولاية تيزي وزو أنه بعد مرور حوالي عشر سنوات لم يشهد خلاله هذا الإقليم ظهور صفوة محلية لها

أهمية تذكر، حيث لم يكن يمتلك بعض هياكل التأهيل والتوظيف اللازمة للوظائف رفيعة المستوى، ليتبدل الحال بعد ذلك في أول منتصف السبعينات حيث أسفر عن إنشاء قطاع عام صناعي تدعمه منشآت جامعية (مصطفى حداب، نورية بن غبريط، جوان 2008، ص 26-27) كما يعزو الأستاذ عمار بلحسن في أصل هذه الإشكالية إلى غياب الديناميكية النخبوية والأنثجنسيا إلى عدة أسباب: منها عدم تبلور القوى الاجتماعية الفاعلة وغياب التراث الثقافي والحضاري، إذ يركز على أرضية يسارية/ ماركسية، مرتكزا في تصوره على أنطونيو غرامشي، فما يشدنا في تحليله هو القدرة الكبيرة على تأصيل ظاهرة الأنثجنسيا في النسيج الاجتماعي الجزائري باعتبارها حصيلة التفاعلات التاريخية والسوسيوولوجية.

إنّ البحث في أصول الفئة المثقفة وتكوينها الاجتماعي والطبقي واللغوي ضمن رؤيا فكرية تستند إلى قواعد العلوم الاجتماعية ومنجزاتها هو ما راهن عليه الباحث عمار بلحسن (عبد الوهاب شعلان، 2013: ص123) إلا أنه بالرغم من امتدادات الفكر الماركسي إلى يومنا كان عائقا فنجوبياً لما كان الأمر يتعلق بذلك التأثير المتبادل بين التوجه النخبوي الديني من جهة والتوجه الطبقي الماركسي من جهة أخرى، إذ قد يسمح هذا الأخير باكتساب هوية أكثر معقولة وتشخيص للعدو الراهن أكثر مما يتم الحصول عليه من الإسلام وحده، فالجذب المشترك لهذين العنصرين سيجعل الأشكال الماركسية ذات التوجه

القرآني تشكل قوة ضاربة في السنوات القادمة، بحكم قدرتها الكامنة على الإلهام (ارنست غيلنر، 2005:ص139).

لكن السؤال المطروح اليوم وبالخصوص فيما يتعلق بتحديات الألفية الثالثة ومع ازدواجية الظواهر الاجتماعية وظهور أزمات اجتماعية كالتفشي الوبائي والحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، هل نحن أمام وضعيات وإشكاليات تتطلب منا صناعة أنثلجنسيا جزائرية في ميدان علم الاجتماع؟ ألا يمكن القول أنّ التوجه نحو الذكاء الاصطناعي والفكر السوسيلوجي المقاولاتي غير من توجهات المنظومة المعرفية والمفاهيمية التي كانت سائدة عند النخب السوسيلوجية في الجزائر في حقبة الثمانينات من القرن السابق؟

بحث عمار بلحسن في أصل الإشكالية وانتهى إلى أن هناك شبه إجماع مفاده عدم وجود أنثلجنسيا جزائرية كمجموعة منظمة مثقفة، مستقلة ذاتيا أصيلة متجددة في التاريخ الجزائري، منتجة لخطابات فكرية ونقدية وفي مقابل ذلك هناك مثقفون فرادى، معزولون، شغليون، يعيدون إنتاج خطابات سياسية وإيديولوجية محلية أو عربية أو عالمية (عبد الوهاب شعلان، 2013: ص123).

إلا أننا لو استلهمنا فعلا بعض جوانب الفكر النخبوي سندرك أنّ هذه التقسيمات لا أساس لها في المخيال الجمعي العربي عموما والجزائري على وجه الخصوص، بحكم أن هناك نخب عسكرية تهيمن على الأوضاع ونخب عميلة تحاول قلب الأوضاع ولخلق حالة التوازن،

كان من المفترض أن يقابل هذه الايدولوجيا نمط معاكس، يضفي الشرعية على التقسيم السابق وهذا ما حدث في الجزائر في فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي حين اشتد النزاع والاحتقان بين التيارات الرجعية والنخبة العسكرية، فأين تكمن فاعلية تلك القوي الكامنة التي تحرك وتنمط هذا الخلاف؟ هل يجب أن نكتفي بالمراجعات التاريخية والسياسية لفهم الواقع التنموي والمعرفي في الجزائر؟ أم الأمر يتعلق بجيل جديد مؤطر أكاديميا ومفرغ من الناحية القيمة؟ لماذا عجزنا على صناعة النموذج التنموي؟

### ثانيا/ المشروع التنموي في ميزان العلوم الاجتماعية:

إنّ علم الاجتماع كعلم، «الابد وأن ينتهي به تعرقل التقدم البشري»، على حد ما أوصى به الملتقى الدولي لعلم الاجتماع الذي عقد في الجزائر في الفترة ما بين 25- 30 مارس 1974م حيث كان يتمحور حول تحديد موضوع مهام علم الاجتماع البلدان النامية من منظور الاعتبارات المنهجية التالية:

1- إنّ الطابع المميز لعلم الاجتماع البلدان النامية والذي يبدو معه كأنه أصغر من العام وأصغر من المتحدّد يجعل من مهام السوسيوولوجيا التي تدخل في إطارها التطبيقي تتعلق بمختلف المجالات والمستويات الخاصة بمهام علم الاجتماع عموما.

إنّ البلدان النامية التي تمنح علم الاجتماع البلدان النامية لونه وطابعه الخاص هي تلك البلدان التي سبق وأن كانت مستعمرة أو شبه

مستعمرة والتي ناضلت من أجل الاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي. (محمد أحمد الزغبي، 1991: ص 185).

إلا أنه في الجزائر وبالخصوص في فترة 1976 تم إصلاح التعليم العالي أين تم استيعاب أنداك فئة لـ 13 باحثا بمركز البحث في الاقتصاد الريفي، أما مجال التربية فكان عدد الباحثين 16 باحثا أما التكنولوجيا فكان 08 باحثا تخصص تراكم ومالية يقدر بـ 03 باحثا، تخصص بيئة 04 باحثين، كما أدرج مركز البحث السوسيوولوجي بمشاركة مختصين في علم الاجتماع من جامعة الجزائر العاصمة، حيث نشرت مجلة دفاتر بحث في الاقتصاد التطبيقي ليطلع بدور مهم في التوصل إلى الوثيقة والميدان فيما يتعلق بالدراسات الحقلية، لكن مركز أبحاث الدراسات الأنثروبولوجية قبل التاريخية القديمة تباطأت في عام 1977م بعد مغادرة الباحثين الفرنسيين، إلا أنه بالرغم من ضم 22 باحثا عام 1977 من بينهم 16 باحث مختص بالحضارات القديمة وخمسين أنثروبولوجي وثلاثة إداريين وسبعة عشر موظفا للدعم التقني (بوبكر بوخريسة، 2007: ص 106 - 107) فبالرغم من هذا الدعم تعثرت كل الجهود القائمة من الوزارة الوصية والسبب الرئيسي في هذا التعثر يرجع إلى السياسة التنموية الخالية من أي مقاربة أنثروبولوجية لتتخذ بعد ذلك منظومة التعليم العالي في الجزائر نموذجا تنمويا يخص توجهين أساسيين: نظرية التحديث وأصحاب النظرية التقدمية اللذان في الحقيقة يلتقيان حول

موضوع جوهرى، يعالج ما يسمى «التنمية المغلقة» من خلال دراسته ميكانيزمات التبعية ومن ثم الهيمنة الامبريالية وكذا البقايا الثقافية حيث كان التمحور حول البعد الزراعي على حساب التصنيع، يقول جون بياف:

«توجهت منذ الاستقلال التحقيقات في العلوم الاجتماعية إلى الجزائر الريفيّة والعمال الزراعيين ولم تجلب الصناعة إلى القلة القليلة من الباحثين للقيام بدراسات ميدانية» (حمّانة البخاري، 1990: ص ص . 86 - 87).

كما يلاحظ أنّ تطور نظام الدراسات العليا بهذا الشكل لم تملّه متطلبات بيداغوجية أو إستراتيجية بقدر ما كان ذلك استجابة لظروف خارجية طارئة، تتمثل في الضغط الديموغرافي والنكسة الاقتصادية التي ظهرت عام 1985 بالجزائر مما جعل الواقع يرجع الكفة لجانب الكم على حساب الجانب الكيفي وأدى إلى بروز أزمة المستوى والمتابعة المعرفية الصارمة في عملية البحث على مستوى الدراسات العليا، فتستشكل محتويات برامج الدراسات العليا في عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بأهدافها ونوعية الباحث التي تسعى إلى إنتاجه مع ربط علاقة هذه المحتويات بواقع التنمية (عبد الرحمن عزي، نفس المرجع السابق: ص ص . 66 - 67) ففي هذا الإطار قد تقع السوسيوولوجيا التنموية في التناقض: تقليد/حادثة لتبتعد كل البعد عن

مشروعها ونموذجها الفكري الاستشراقي والاستراتيجي فيتم تهميش واستبعاد الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع، إذ تم تجريد وكبت كافة القضايا المتعلقة بالحقل الشعبي والإثنية القبلية والمعتقدات الشعبية والتمثلات الرمزية: طقوس/ أساطير/ فنون / حينها المحرقت السوسيوولوجيا التنموية عن التنمية وصارت غير قادرة على إدراك وتفسير الديناميكيات العميقة التي تبنى بها المجتمعات السائرة في طريق النمو مع انعدام ترقية الفكر النقدي ولتفكيكي الخاص بالآلة الامبريالية والاثنو مركزية للإنتاج الخاص بالمسائل الاجتماعية، فهل نحن مجبرون على إعادة تحديد شروط تكوين السوسيوولوجين؟ (محمد حافظ دياب، 1977: ص52) الواقع أنه في مثل ظروف مجتمعنا الجزائري تبدو الحاجة في الحل الأول إلى المزيد من البحوث الامبريقية، حيث يمكن تحديد الأهداف الإستراتيجية لاقتصاد البلاد والخصوصيات الثقافية للمجتمع المحلى من منظور المقاربة الاثنوجرافية.

ذلك أن البحوث الأنثروبولوجية قد لا تناسب ظروف مجتمعنا الآنية من حيث حاجة المنفذين والقائمين على شؤون التخطيط والتنمية المحلية التي نصل بها إلى نتائج سريعة يمكن الاعتماد عليها في رسم الاستراتيجيات والسياسات الاجتماعية، فلأجل الدفع بعجلة التنمية المستدامة يتطلب من مراكز البحوث توفير وعرض بيانات ومعلومات أساسية عن المجتمع إلا أننا هنا قد نواجه عائق إستيمولوجياً آخر، يتعلق بعجز فادح في مدة انجاز مصداقية هذه البحوث مع الواقع في إطار

جدلية الذات الباحثة وإشكالية إدراك الواقع الاجتماعي وفهم أبعاده المحلية المنبثقة من تفاوت في هاجس الحس المشترك والخرائط الإدراكية لدى النخب الجزائرية أو ما يسمى عند بعض المفكرين الغربيين «المنحنى الخاص للظاهرة» المتعلقة بعملية الإدراك الموضوعي للواقع، كما أنّ هناك بعض البحوث لا ترتبط في العادة ببرنامج معين أو بجل مشكلة عاجلة بقدر ما يمكن الاستفادة منها عند تخطيط أو تنفيذ برامج اجتماعية فعالة وبعيدة عن كل تصور إصلاحي مع إضفاء المرونة من الناحية التنظيمية، فالمثقف بوصفه باحث داخل المؤسسة الأكاديمية هو موظف آخر بالمؤسسات الأخرى أو كما عبر عليه عبد القادر جغلوك: إنه مثقف موظف، أي وكيل للدولة أو ما يمكن تسميته بـ «وكيل التنمية» ولقد عبر عن هذا التوجه جان بيباف قائلا:

«لكن يجب الاعتراف أن هناك بحوثا قد أقيمت على قسم من بينهم والتي اتخذنا اتجاهها آخر غير الذي نتكلم عنه والمراد بذلك العمال الصناعيين».

كما قد ظهرت أبحاث من نوع آخر في ظل مقاربات مغايرة وبخاصة مع بداية الثمانينات والتي تحافظ على استمرارية المقاربة الأولى، يعبر عن ذلك مصطفى بوتفنوшат/ 1984 حيث تدور فكرته حول العامل أثناء عمله وهو العاجز عن استيعاب التحكم في المعطيات التقنية والتكنولوجية (عبد القادر لقجع وآخرون، 1999: ص 222 - 223) ويبقى السؤال الأخير: أي نوع من البحوث الاجتماعية يطابق



الظروف الآنية للتجربة الجزائرية؟ فهل ثمة حاجة في إطار هذه المحددات إلى أبحاث معمقة لا تتأثر بتوقيت زمني مفروض، أم أبحاث تطبيقية مدفوعة بمشكلة محددة وخاضعة لتوقيت معين؟

فمما لا شك أن الإجابة هنا ستكون من نصيب الأبحاث التطبيقية، لكن أي أبحاث تطبيقية؟ سوسيوولوجية أم أنثروبولوجية؟ أم تخطيطية استشرافية؟ كلها وإن اختلفت في مناهجها وأسسها تتفق في الهدف النهائي المتمثل في دراسة أوجه التفاعل الذي يجري في مجتمعنا بعملياته ومتغيراته ونتائجه وكل هذا لا يكون له فعالية إلا بوجود منظومة أكاديمية تهتم بتوفير الفرص للباحثين وذلك بـ :-

أولاً: المساهمة في تشكيل السياسات الوطنية للعلم وتحديد أولويات البحث.

تحديد الاحتياجات الوطنية والطلب على البحوث في إطار منظومة الاقتصاد الموجه.

ثانياً: تنمية علاقات الاستثمار وتعاون بين مجتمع البحث والاقتصاد.

ثالثاً: الخدمة المستمرة للمعرفة (أنطوان زحلان، 2011: ص 28).

فالفعل الاستراتيجي كفعل له دلالة اقتصادية وثقافية متباينة، لكن الضابط المحوري الذي يضبطه هو السياق التاريخي الذي نما فيه أداءه وفعالية هذا السلوك في إطار الأنثروبولوجية المعرفة.

إنّ التنمية المحلية العربية عموماً والجزائرية على وجه الخصوص في منعطف الألفي الثالثة تتأثر بالعوامل جيوية الإستراتيجية الشاملة لتجعل

من هذا الفعل فعلا مقيّدا بالحوكمة العالمية ورهانات اقتصاد السوق، فيتم هدر لطاقات الكوادر البشرية في سياق تاريخي تراكمي أين تتحول فيه كل البنا الاجتماعية والثقافية إلى نماذج مركبة وخير مثال على ذلك عدم استيعاب منظومتنا الاقتصادية تبعيات الاستعمار، فمنذ أن وضع هذا المستعمر قدمه في شمال إفريقيا إلى يوم استقلال هذه المجتمعات التي ظنّت أنها حققت ما كانت ترجو إليه وهي لا تزال في أول مراحل نشوئها تفتقد لسلوكيات الأفعال ذات المعاني التقدمية والحضارية وهذا سيحيلنا إلى قراءة متجدّدة للممارسات السوسولوجية لدولة ما بعد الربيع، تتخذ فيه المنظومة الاقتصادية قطيعة مع الانجازات الخاصة بالنماذج التنموية. (Mostafa Boutefnouchet. 1982, p 26).

### ثالثا/ لبحث السوسولوجي في الجزائر- رهانات وتحديات:

يواجه الباحث السوسولوجي في الدول النامية وبالأخص في الجزائر الطابع الخاص لمعوقات البحث العلمي الناجمة عن التخلف بدءا من الخطوة الأولى، ألا وهي خطوة اختيار المشكل، إذ أن كثيرا من الظواهر الاجتماعية تلعب دورا مهما في هذا السياق، وبالتالي فإن عملية التغيير الاجتماعي التي هي، لهذا السبب- جديرة بأن تكون موضوعا للبحث السوسولوجي سواء باعتبارها متغيرات مستقلة أو تابعة تعتبر في البلدان النامية مناطق محرمة على البحث السوسولوجي أبرز هذه الإشكاليات: الجنس/ العلاقات الجنسية قبل الزواج مثلا. الدين/ قياس حجم الإلحاد في المجتمع .

بعض المسائل المتعلقة بالنزعة القومية وعلاقتهم العضوية مع بعض جماهيرهم (محمد أحمد الزعبي، نفس المرجع السابق: ص ص . 201-202)

إنّ السؤال الجوهرى والمطروح على الفضاء السوسيولوجى المخبرى فى الجزائر وبالخصوص مع بداية الألفية الثالثة التى انبثق فى مهدها مشاكل اجتماعية وأزمات اجتماعية بقى الباحث السوسيولوجى الجزائرى فيها عاجزا عن المخاطرة منهجيا ومعرفيا للوصول على الأقل إلى طرح مواضع معقولة وموضوعية تتماشى مع الأزمات والمشكلات الاجتماعية القائمة فى المجتمع الجزائرى كالحركات الاحتجاجية، الأزمة البوابة والاقتصادية العالمية، وفى هذا السياق سيجد نفسه أمام خيارات منهجية مقيدة بهذا الواقع الذى يتطلب بدوره قراءة إستيمولوجية شاملة يراعى فيها الباحث كل خطوات البحث الأمريقى وروابطه المنهجية والسياقية، فى المجال التنموى الاقتصادى مثلا هل علم الاجتماع يكفى تناول الأساس النظرى فيه للتفسير الراديكالى الجديد للأعمال الاقتصادية أو بالأحرى هل علم الاجتماع يستطيع أن يفسر فقط الظواهر الاقتصادية المنتقاة؟ هل هناك معالم نظرية كافية فى المهنة لعمل محاولة كاملة النطاق؟ هل الباحث السوسيولوجى فى الجزائر يفضل تأسيس ميدان فرعى؟ هل دراسات التدرج الاجتماعى الصناعى تدخل فى نطاق علم الاجتماع الاقتصادى؟ هل بوسعهم معالجة الهجوم

الشديد بواسطة علماء الاقتصاد؟ (محمد ياسر خواجه، 2013: ص 66).

### ❖ التباس في طرح الإشكالية البحثية:

إنَّ أهمَّ توجهٍ منهجيٍّ يعتري الباحث السوسيوولوجي الجزائري في هذه الألفية هو الاختيار الموضوعي لطرح الإشكالية البحثية التي بالفعل، إذ أكدت جل الدراسات أن هناك انحراف عن التقاليد السوسيوولوجية المعمول بها عند جل الباحثين السوسيوولوجيين بالجزائر، فجل رسائل الدكتوراه والمشاريع البحثية PNR تفتقد لمرجعية مذهبية تمكّنها من اختزال السياقات التاريخية والمعرفية للمدرسة السوسيوولوجية الجزائرية التي كانت فيما سبق تُموج في تيار جذب ماركسي من جهة وفيبري دوركهايمي ومحافظ من جهة أخرى، ولكن مع بداية الألفية هذه أصبح الوعي بالأزمات مشكلة ما وراء معرفية تعتري الفكر السوسيوولوجي العربي بالدرجة الأولى والباحث الوظيفي الجزائري من الدرجة الثانية، إذ تشكلت لدى الباحث توجهات هي خليط بين توجه المدرسة الانجلوسكسونية والمدرسة الفرنسية ومن أهم مؤشرات هذا الأخير غياب الطرح المقارباتي وتحديد بناء النسق المعرفي النظري لدى العديد من الباحثين الجزائريين وطلبة الدكتوراه وهذا سيكون له انعكاس كبير على طبيعة متغيرات الفرضيات التي يصوّبها هذا الباحث السوسيوولوجي وأبعادها، وهذا ما أدى إلى غياب الموضوعية في التحديد الإجرائي للمفهوم الذي ما هو إلى حصيلة فشل في بناء إشكالية البحث.

ففي السياق التنموي ظهرت مؤخرا بعض الأزمات السوسيو إقتصادية في الجزائر وكان الإشكال قائم حول ندرة الموارد والنظام الاجتماعي المدعم لهذا الأخير في ظل الجائحة العالمية وهوس التقلبات السياسية، إذ يفترض علم الاجتماع الأكاديمي تقليدا أن النظام الاجتماعي حلل، وفهم بدون الاهتمام بالمشكلة الاقتصادية التي حلت عمليا وفكرياً وبدون التركيز على مشكلة الندرة، فعلم الاقتصاد مهتم مركزيا وعلى الرغم من أن مظاهر التحليل الاجتماعي يجعل الافتراضات ضمنية عند الندرة فعلم الاجتماع هو النظام الفكري الذي يأخذ الافتراضات الاقتصادية وعلم الاقتصاد كمعطي، إذ يتوقع من خلاله حل المشكلة في النظام الاجتماعي تحت أي وضع من الظروف الاقتصادية، إلا أن السوسيوولوجيا تركز على الموارد غير الاقتصادية للنظام الاجتماعي وهذا ما يؤكد على أن الجدل الاجتماعي يستنكر أن التغيير الاقتصادي يمثل ظرف كافي لبقاء النظام الاجتماعي أو استيعاده (محمد ياسر خواجه، 2013: ص ص. 95-96)، فالبنسبة لعلم الاجتماع ، يمكن التأكيد أن علماء الاجتماع في الجزائر حاولوا الدخول إلى فضاء علم الاجتماع بواسطة ثلاثة صيغ يعتقد بأنها موقفة إلى حد الآن: الأولى دخلت إلى علم الاجتماع الموجود والمهيمن دون مساءلته بينما رحبت الثانية الوصول إلى تأسيس سوسيوولوجيا خصوصية في الوقت الذي حاولت الثالثة إيجاد طريق ثالث، الطريق الذي سميت بعلم الاجتماع التنموية (بشير محمد، 2019: ص192).

## إشكالية النسق البنائي للمفهوم:

قد يعبر المفهوم السوسيوولوجي على نسق بنائي تترتب فيه المواضيع تدريجياً بحيث تكون مواضيع كل مستوى مبنية انطلاقاً من المستويات الأسفل منها ونظراً إلى أنّ القابلية للاختزال تتصف بالتعدي، فإن كل مواضيع النسق البنائي مبنية بشكل غير مباشر من مواضيع المستوى الأول، فهي تشكل أساس النسق، حيث تكون النظرية فرضية استنتاجية في حالة ما إذا كانت عباراتها مصفوفة على شكل نسق بنائي يتكون أساسه من المفاهيم الأساسية، بعبارة أخرى منح الأولوية لاستنتاج العبارات من المسلمات أميريقياً (رودولف كارناب، 2011: ص 109) وفي هذا الإطار يجب الحذر الاستيمولوجي، حين نضع تمييز أولي بين كل من الجهاز لمفاهيمي العلمي والجهاز المفاهيمي الإجرائي، فكل من هذين الجهازين له جذور وامتدادات في الآخر على شكل أداة يتناول كل منهما المجتمعات الإنسانية والجدلية الاجتماعية وأساليب الصيانة الاجتماعية (أنور عبد المالك، 2005: ص 57)، وهذا بالفعل ما أجزم عليه الباحث جمال غريد/ جامعة وهران، موجهاً السؤال التالي: هل يدخل علم الاجتماع في بلداننا الواقع الملاحظ في الخانات المفاهيمية الموجودة والجاهزة للاستعمال، أم يجب التساؤل انطلاقاً من هذه الوقائع عن صحة تلك المفاهيم، في هذا الباب يقدم الباحث مثالين لتوضيح فكرته: يتمثل الأوّل في الأوصاف التي أطلقت عن التجليات الدينية ضمن إشكالية خاصة، اعتبرت هذه التجليات وعياً زائفاً، وأما الثاني

فيقدمه بخصوص العامل الصناعي الجزائري والذي سماه العامل الشائع، هذا الأخير الذي أُرّم في الوقت نفسه الإستراتيجية العصرية للتنمية، كما شكك في الفكرة الكلاسيكية للثلاثيات وفي صورة المناضل النقابي (بشير محمد، 2019: ص191)، إنّ هذا الفكر السوسولوجي المنبثق من أفكار رواد المدرسة السوسولوجية الغربية لم يعد مجدياً في الألفية الثالثة بحكم تفكيك بنية المفهوم رقمياً وفي ظل أزمت اجتماعية واقتصادية يغيب فيها التكتل النخبوي والإجماع العلمي ومع بروز الإنسان التناظري والرقمي بدلاً من الإنسان الاقتصادي سفتقد إلى الكثير من تلك المماثلة النمطية للمفهوم، إذ سيغسر علينا اجترح منظومة مفاهيمية سوسولوجية يعترها الباحث في فضاء وعالم افتراضي هو فئة العينة ومجتمع البحث.

### التفسير والتحليل في سياق الوحدة والتعدد:

إنّ جل الملاحظات والاستطلاعات المنهجية التي أقيمت في الوطن العربي يتجه الباحث فيها لبلورة مجموعة من الأسئلة الملتبسة كما سيتموقع من جديد فيلجأ إلى أسئلة العمق: المزاجية النظرية<sup>1</sup> والابستيمولوجية والصلة الاجتماعية للأسئلة المعالجة، إضافة إلى تبني منطق آخر من الإستراتيجية البحثية المناسبة وعليه فإنّ استخدام الأساليب المتعددة التثليثية سيكون حافزاً لتجاوز إشكالية حتمية الطريقة فقد سبق وأن قال بورينج:

«ما دام هناك تكوين عقلي جديد لا يحمل إلا تعريفا إجرائيا منذ نشأته... فإنه سيظل مجرد تكوين عقلي وعندما يحصل على تعريفين إجرائيين بديلين، فإنه سيبدأ في اكتساب صدقه وعندما تكثر تعاريفه الإجرائية يزداد الفارق في الارتباط بينهما فيصبح حينها شيئا ملموسا» (أنظر لطفي بن لعوج، 2019:ص 136)

إنّ التمايز والميزة الموجود بين البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري وفهم الباحث الاجتماعي الجزائري لهذا الأخير سيجعلنا نطرح تساؤلات عقلانية، حول ما إذا كان هذا الباحث يستوعب فعلا المقاربة النظرية التي يراها ملائمة لطرحه والمنظور المنهجي الذي يتبناه، إنّ نفس التساؤلات قد تطرح من قبل باحثين سوسيوولوجيين مختلفين، لكنهما عند التحليل والتفسير والتأويل لا تظل نفسها، وإنما ستستند إلى خلفيتين نظريتين متعارضتين، ففي بحث ميداني أجري في الجزائر لفحص أثر ازدواجية اللغة على وحدة الثقافة في الجزائر، كانت أحد الأسئلة المطروحة للمبحوثين هو هل ترى أن تخرج المرأة محجبة أم سافرة؟ وطبيعي هو أننا ونحن نطرح هذا السؤال في أن الحجاب يعتبر مؤشرا على التيار المحافظ والسفور على التحرري، ولكن لا يمنع أن يعالج باحث آخر نفس المسألة بطرح نفس السؤال ولكن بخلفية مختلفة تعتبر أن السّفور إمارة انحلال والحجاب إمارة صحة اجتماعية، هذا يعني أنّ القول بمنهج علمي صارم في البحث السوسيوولوجي قد لا يعني أبدا



الوصول إلى استنتاجات موحدة في مجتمعات متباينة ثقافيا واقتصاديا  
(محمد أحمد الزغبي، 1991: ص 208).

رابعا/ الجامعة الجزائرية - من الإنتاج المعرفي إلى هندسة الموقع:

لقد جري الإصلاح الجامعي على تخصيص الجامعة بمهام  
ثلاث: الأولى دخلت إلى علم الاجتماع الموجود والمهيمن دون مسائلته،  
بينما رغبت الثانية الوصول إلى تأسيس سوسولوجيا خصوصية في  
الوقت الذي حاولت الثالثة إيجاد طريق ثالث، الطريق الذي سمي بعلم  
الاجتماع والتنمية.

أولها: التدريس وثانيها: البحث، وثالثها: الخدمة العامة أو ما يطلق عليه  
في جامعاتنا خدمة المجتمع الذي أصبحت مهمة مؤسساتية هامة لرسالة  
الجامعة ومن المنظور المنطقي للحوار بين الجامعة والمجتمع حيث يفرض  
التحليل جملة من التساؤلات الخاصة بمهمة التدريس، أولا حول من هم  
الذين يلتحقون طلابا في الجامعة؟ ماذا نعلمهم؟ ومن يعلمهم؟ ولماذا  
يتعلمون؟ ونفس الشيء فيما يتعلق بمهمة البحث وخدمة المجتمع، حيث  
تدور هذه التساؤلات حول: ما طبيعة العلاقة بين تلك المهارات  
والأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية في أي مجتمع من المجتمعات؟  
(حامد عمار، 1999: ص ص. 55 - 56) فتجعلها مرتبطة بثلاثة  
مبادئ:

1- زيادة في تدرج المكانات (يظهر على شكل نمط تدرجي).

2- قواعد يفصل فيها تظهر لنا هذا التمهيد بين الأنماط وتأمينه.  
3- يكون هذا بتقسيم العمل ومحصلة لاستقلال داخلي يخص المؤسسة الجامعية (Louis Dumont. 1966,p 64).

إنّ الانضمام إلى المؤسسات هو السبيل الوحيد أمام فئة المفكرين للدخول إلى وسط النخبة على الصعيد المحلي وامتلاك سلطة ذات تأثير واضح داخل هذا الوسط، إلا أنه قد داع صيت العديد من المفكرين في الجزائر باعتبارهم من المعارضين داخل ما يمكن أن نطلق عليه اسم وسط النخبة المضاد، كما أنّ نظام الحكم السياسي والإداري والاقتصادي ووفقا للنظام الرأسي الطبقي المركزي قد حد من تكوين عناصر ديناميكية محلية على المستوى الأفقي، مما قلل من تكوين رؤوس الأموال على المستوى المحلي وقد أوضح إبراهيم صالح في نص موضوعه حول تطوير كوادرنخب ولاية تيزي وزو أنه بعد مرور حوالي عشر سنوات لم يشهد خلاله هذا الإقليم ظهور صفوة محلية لها أهمية تذكر، حيث لم يكن يمتلك بعض هياكل التأهيل والتوظيف اللازمة للوظائف رفيعة المستوى، ليتبدل الحال بعد ذلك في أول منتصف السبعينات حيث أسفر عن إنشاء قطاع عام صناعي يرفعه منشآت جامعية (مصطفى حدّاب، نورية بن غبريط. جوان 2008: ص.ص 26 - 27).

من جهة أخرى، قد يعسر حينها إدراك العلاقة بين البحث الاجتماعي العربي وبين سمات المراحل الاجتماعية التي مرّ بها الواقع العربي خلال

المائة سنة الأخيرة، ونشك في أن يكون سبب هذا الانقطاع في العلاقة يرجع إلى الباحث أو الباحثين، بقدر ما يكون الشك في أزمة متعددة الأبعاد.

يحتل فيها الباحث والمؤسسة والمجتمع في إطار دولة تشكلت حديثا، في إطار مواقع متداخلة ومتشابكة (وجيه كوثراني، 1999: ص32)، إذ ما يعقدّ الوضع في الجامعة الجزائرية اليوم هو الرهان المعرفي المعلوماتي وآليات تطبيقاته، فالبعض من الباحثين يرى أن هناك هدرا جامعيًا والبعض يصفها بالأمية الجامعية، إلا أن السؤال المطروح هل إقحام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ساهم في تجاوز عقبة الجامعة التقليدية، بالطبع الإجابة تحتل عدة احتمالات لكن الاحتمال الذي يكون مربط الفرس هو كيف يمكننا المحافظة على اختزال السياقات الأكاديمية والربط المعرفي لتصورات وثمانيات الأجيال المتعاقبة في ميدان العلوم الاجتماعية في ظل منظومة tic .

فلو ألحنا على نموذج الجامعة الجزائرية سنجد أنه بفعل التأثيرات الاقتصادية الناتجة عن إعادة الهيكلة الاجتماعية المتداخلة مع رهانات سلطوية، ستجعل من الشعبي هوياتيا أكثر فأكثر، فيتعد عن المساواة فعن التكنوفيليا ومع سياسة التصنيع سيكون على التكنوفيلي أن يبرز تيارا مستقلا إلى حد المواجهة المفتوحة مع الشعبي متجدداً من أجل السيطرة على المواقع المؤسساتية داخل الجامعة وفي هذا الإطار ليس بإمكاننا إدراك الفارق بين النزعتين إلا باستيعاب مدى انعكاسات المنهج

التقني الذي يولي أمر للتطور التكنولوجي ويجعله محورا له، ذلك مع القلق المتصل على تفاعلات التكنولوجيا في المجتمع ونفاذها إلى جميع أوصاله (لظفي بن لعوج، 2019:ص261).

إنّ تطور الجامعة الجزائرية مرهون بتطوير آليات وطرق التدريس في الجامعة أولا ثم ربط هذا الأخير بقوة نفوذ مراكز البحث واجرائيتها وهذا لا يكون إلى في إطار تجاوب الفاعلين في الحقل العلوم الاجتماعية لمستجدات الحقول المجاورة من جهة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات من جهة ثانية، وبالتالي يجب فك شفرة التخصص الأحادي وهيمنة التقنية والتحلي باليقظة البيداغوجية في ظل الهيمنة المعولماتية، يقول جيكوب وهيلستروم 2000:

«في كتاب الإنتاج الجديد للمعرفة يطرح جيونز وزملائه ادعاءين صارا ممثلين رمزيين في الجدل الدائر حول مستقبل الأكاديميا: الأول أنّ طبيعة إنتاج المعرفة يجري عليه تحول من النمط (1) / (العملية المنطلقة من الجامعة) إلى النمط (2) وهو (الإنتاج المعرفي الذي يتجاوز التخصصات)، إذ يعمل فيه الأكاديميون مع المستخدمين وأصحاب الشأن لإنتاج المعرفة في موقع تطبيقها، الثاني هو أن عملية النمط (2) أرقى من النمط (1)، ومن منظور اجتماعي قد يسهل تفسير الدلالة الرمزية لهذين الإدعاءين، إذ تدرج قضاياها من علم المعرفة حتى سياسات العمالة في الجامعة، كما يمكن أن يعدّ مسوّغا شرعيا لتدهور الجامعة بوصفها الموقع

المركزي لإنتاج المعرفة» (رونالد بارنيت، 2003، ص ص. 65 - 66)،  
فالموقع داخل المؤسسة الجامعية هو بنية هندسية تترتب فيها العناصر  
حسب منطق التمييز والخاصية.

فكل عنصر يمتلك حيزا خاصا يتميز به عن غيره من العناصر ويتحدد  
بمسافة التي تفصله عن العناصر المجاورة، كما أنّ الموقع يتميز بالاستقرار  
خلافًا للمكان، فالحركة هي التي تمنح للموقع طابعه المكاني، أي تملئ  
حيزه الهندسي بالشكليات الأدائية، إذا أصبح الموقع مكانا واقعا إذا لم  
يتم ملؤه بالوظائف أو العمليات التي تجري على أبنيتها لحقل الأكاديمي.  
(أنظر. لطفي بن لعوج، 2019، ص 270)، فالجامعة تقوم بطريقة  
واعية وموضوعية بتصنيف وانتقاء الأفراد وفقاً لقدراتهم، فهي من ثم  
تحقق المساواة وبناء على عملية التصنيف تلك يخلق مجتمع الجدارة  
والاستحقاق .

#### الخاتمة :

من المعلوم أنّ العلوم الاجتماعية تشكل اليوم الشغل الشاغل بل  
المشكل المحوري للجامعات والمجتمعات الغربية، فبعد أن عانت هذه  
المجتمعات مخاطر التطبيقات المكثفة والسريعة للعلوم الدقيقة، فصاحب  
ذلك تسييس مفرط وخطر للعلوم الاجتماعية وبعد أن تأكدت نفس  
تلك المجتمعات من مخاطر بعض الإيديولوجيات الوضعية، الداعية إلى  
اعتبار العلوم الاجتماعية علوما دقيقة، تقوم على الملاحظة والتجريب  
وتحتل التعبير الكمي الرياضي وإلى اللّغة القانونية الصارمة وما يستلزم

ذلك من القول بأن المجتمع يمكن تقنينه وتسخيره وتوجيهه وجهة معينة، حيث أخذت تتراجع من مواقفها وطفقت تدعو إلى اعتبار العلوم الاجتماعية علوما أقرب ما تكون إلى الفلسفة والأدب والتاريخ منها من العلوم الدقيقة والغريب هو أننا ما نزال نركض ونلهث وراء تحقيق الشرعية العلمية للعلوم الاجتماعية، في الوقت الذي تركه الغرب وتخلي عنه ليتناوله من الزاوية الفلسفية المنبوذة عندنا، كما أن الحقل الأكاديمي اليوم في الجزائر جد ملغوم بأوهام التقليد من جهة وتطرف النزعة التقنية، مع غياب نموذج إرشادي عقلائي يتماشى سياقات الأزمات الاجتماعية الراهنة وبالخصوص منها الاقتصادية والسياسية وظهور الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي.

ولعل أكبر العراقيل التي تحول دون إقلاع بلدان العالم الثالث وتجهض مخططاتها الإنمائية، تكمن في طريقة تعاملها مع العلوم الاجتماعية المستوردة في إشكالاتها ومنهجياتها ومفاهيمها المتنافرة مع طبيعة البنية الاجتماعية وإفرازات المؤسسة الجامعية التي أربكت الباحث السوسيوولوجي وجعلته يتوسل إلى الرواسب الثقافية للبلدان المستهلكة لهذه العلوم والنتيجة المؤسفة، لهذا وفي هذا الإطار سنتناول جملة النتائج التي تخص هذا الوضع :

ليس هناك شئ اسمه بيانات خام فالوقائع كلها تأخذ واقعيته فقط من كونها متجسدة في إطار نظري موجود من قبل، فقد نطلق من مقدمات مختلفة لنصل إلى نتائج وتفسيرات مختلفة.

أداة البحث في ميدان علم الاجتماع التنمية ليست هي المنهج، فقد نجد أداة واحدة ينادي بها أصحاب المناهج المتبينة للنموذج الوضعي وينادي بها أصحاب المناهج السكولاستية، فقد يستخدم النموذج التجريبي وفي ذهن الباحث أنّ الجماعة التي يقوم بملاحظتها، هي مجرد عينة من المفحوصين، يريد التحقق من صدق نظرية ما عنهم، فهو ينظر إلى أفراد الجماعة عينة البحث علي أنهم أناس يريد أن يفهمهم بكيفية : تأويلية، بنائية ويغير من واقعهم إلى الأفضل وفقا لاهتماماتهم الحقيقية وقناعاته هو.

المفاهيم النظرية والصيغ التحليلية تظل ثابتة منذ بداية البحث وحتي نهايته في الاتجاهات الوضعية في حين ترى الاتجاهات الضد الوضعية أن تلك التصورات تتشكل وتبنى أثناء البحث.

#### □ قائمة المصادر والمراجع:

- 1- البخاري حمادة. 1996. التنمية والبحث العلمي في المغرب العربي / الجزائر نموذجاً حوليات الجامعة للبحوث الانسانية والعلمية، وهران، العدد 03 .
- 2- أنطوان زحلان. شباط، فبراير/ 2 / 2011 العلم والسيادة/الافاق والتوقعات في البلدان العربية البحث والتطوير في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز □ دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان: العدد 384
- 3- أنور عبد المالك. 2005، الجدلية الاجتماعية، المجلس الأعلى للثقافة، العدد: 916، القاهرة، مصر: العدد: 916
- 4- أرنست غيلنر. 2005. مجتمع مسلم، ط1، ترجمة: د. أبو بكر أحمد باقادر، طرابلس، الجماهيرية الليبية العربية: دار المدار الإسلامي

- 5- بشير محمد. 2019. علماء اجتماع التنظيمات والعمل في الجزائر، الرعيل الأول، ط2، الجزائر، دار كنوز للنشر والتوزيع
- 6- بوخريسة بوبكر. صيف 2011. السوسيولوجيا المغاربية بين التركة الكولونيالية ورحلة البحث عن الهوية، إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع، بيروت، لبنان: العدد 15.
- 7- جيرار ليكرنك. 2000. سوسيولوجيا المثقفين، ط1، ترجمة: د. جورج كتوره، دار الكتب الجديدة المتحدة.
- 8- محمد أحمد الزغبي. 1991، مساهمة نقدية في تحديد موضوع ومهام علم الاجتماع العام وعلم الاجتماع البلدان النامية، ط2، بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات.
- 9- مجموعة من الأساتذة الباحثين. نوفمبر 2014. مستقبل العلوم الاجتماعية في □ الوطن العربي، ط1، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.
- 10- محمد ياسر خواجه. محمد سعيد عبد المجيد. 2013، قراءات معاصرة في علم الاجتماع الاقتصادي، ط1، طنطا، مصر، دار مكتبة الإسراء.
- 11- محمد عابد الجابري. 2008. الإسلام والغرب، الأنا والآخر، ط1، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
- 12- مصطفى حدّاب، نورية بن غبريط، جوان 2008 : الجزائر - حوصلة المعارف في العلوم الاجتماعية والإنسانية 1954 - 2004: رؤى حول الماضي ورهانات الذاكرة في، مركز الأبحاث الأنثروبولوجية والثقافية.



- 13- محمد حافظ دياب. جمادى الثانية، السنة 07. رجب 1397هـ/ يونيو / يوليو، 1977، نحو تطوير البحث الاجتماعي في الجزائر، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر - السنة 07، العدد 39.
- 14- لطفي بن لعوج. 2019. مناهج وطرائق البحث في علم الاجتماع - عرض نقدي للاتجاهات والممارسات، ط1، قسنطينة، الجزائر: ألفا دو ك للنشر.
- 15- وجيه كورثاني. صيف 1999، البحث والباحث والمؤسسة الأكاديمية: إشكالية الموقع والدور، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، بيروت، لبنان: العدد 97.
- 16- طاهر محمد بشلوش. 2002، التحولات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري (1967-1999)، دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب □ الجامعي، ط1، الجزائر، دار بن مرابط.
- 17- حامد عمار. 1999. الجامعة بين الرسالة والمؤسسة / دراسات في التربية والثقافة، ط1، القاهرة، مصر: مكتبة الدار العربية للكتاب.
- 18- رودولف كار ناب. 2011. البناء المنطقي للعالم - المسائل الزائفة في الفلسفة، ترجمة يوسف تيبس، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 19- رونالد بارنيت. 2003، إعادة تشكيل الجامعة / علاقة جديدة بين البحث والمعرفة والتدريس، ترجمة: د. شكري مجاهد الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان.
- 20- عبد الوهاب شعلان. 2013، هواجس النخب العربية وقضاياها الفكرية. الإستشراق- الإصلاح الديني- الأنتلجنسيا - اللغة والهوية، ط1، القاهرة، مصر: مكتبة الآداب.

21- عبد القادر لقجع وآخرون. 2002 علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر - أعمال  
الملتقى الوطني حول علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر: أية علاقة؟ وهران، 4، 5، 6،  
.crasc

23- عبد الرحمن عزي. 1993، البحث الاجتماعي / بعض الموازنات والأولويات،  
حوليات جامعة الجزائر، العدد 07.

- 1- Mostafa Boutefnouchet. La culture en Algérie- mythe et  
réalité, SNED.  
1ère édition, Alger : 1982.
- 2- Louis Dumont. Homo hierchicus, essai sur le systèmes castes,  
Edition Gallimard, URSS : 1966
- 3- Omar derras . Les cadres algériens de la reconnaissance  
sociale a la dévalorisation – élites et société dans le monde  
arabe – les cas de l'Algérie et de Egypte, Edition casbah, Acte  
de Colloque scientifique, Timimoune, 23 ; 24,25 – mars,  
2002

الناصريّة